قضايا سياسية

اسم المقال: النسق الثوري العربي: قراءة تقييمية – استشرافية على ضوء التحولات السياسية والسوسيو – اقتصادية الجارية في المنطقة العربية
اسم الكاتب: محمد العوفي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7620
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النسق الثوري العربي : قراءة تقييمية–استشرافية على ضوء التحولات السياسية والسوسيو–اقتصادية الجارية في المنطقة العربية▽

The Arab Revolutionary Paradigm : An Evaluative–Prospective Reading in Light of Ongoing Political and Socio–Economic Transformations Underway

محمد العوفي *
Mohamed El Aoufi

الملخص:

تناقش هذه الدراسة احتمالية اندلاع موجة ثورية جديدة، ضمن نسق ثوري عربي مؤهل للانفجار تحت وقع عوامل سياسية واقتصادية؛ ترتبط بالإخفاقات التي نجمت عن موجة 2011، سواء من حيث فشلها في التأسيس لمسار حقيقي للإصلاح الحقوقي والديمقراطي والاقتصادي، أو من حيث نجاح النخبة السياسية التي توخت الثورات التخلص منها آنذاك في استعادة هيمنتها على السلطة السياسية قبل متم العقد الأول لهذه الثورات. وكذلك عوامل سوسيو–اقتصادية؛ تتعلق بالفشل المزمن في السياسات الاجتماعية للنظم السلطوية، والتي بقدر ما أنتجت التفاوت والاستبعاد الاجتماعي سابقا، فإن تواصل عجزها في تقويمهما والحد منهما بعد استعادتها للسلطة من جديد، خاصة بعد تفاقمهما تأثرا بتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة، والتي زادت من حدة التدهور في الأوضاع المعيشية للشعوب العربية، نتيجة اندحار فئات عريضة من طبقاتها الوسطى إلى الفقر والهشاشة والبطالة، أو أصبحت على هوامش ذلك. انتهت الدراسة إلى أن الهوة بين النظم السياسية والشعوب العربية سائرة في الاتساع، وأن التردي المسجل في الأوضاع الاجتماعية للشعوب العربية في واقعها السياسي المضطرب من شأنه أن يدفعها للثورة من جديد. وبالتالي، فالحد من الاحتقان الاجتماعي المحفز للفعل الثوري، بات يتطلب من النظم العربية التعجيل إصلاح سياسي واقتصادي وتنموي شامل.

الكلمات المفتاحية: النسق الثوري العربي – الأزمات الاقتصادية والاجتماعية – تردي الأوضاع المعيشية – السلطوية – موجة ثورية جديدة.

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/25 تاريخ القبول: 2024/4/15 تاريخ النشر: 2024/6/30

* دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله (المغرب) m.elaoufi@hotmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract :

This study discusses the possibility of a new revolutionary wave within the context of an Arab revolutionary pattern qualified to explode under the impact of political and economic factors. These factors are linked to the failures resulting from the 2011 wave, whether in terms of its failure to establish a genuine path for legal, democratic, and economic reform or the success of the political elite, which the revolutions sought to eliminate at that time, in regaining its dominance over political power before the first decade of these revolutions concluded. There are also socio-economic factors related to the chronic failure of the social policies of authoritarian regimes. These policies not only previously produced social inequality and exclusion but also continued to fail in evaluating and mitigating them after regaining power, especially after their exacerbation due to the recent global economic crises. These crises heightened the deterioration of the living conditions of Arab peoples, as broad segments of their middle class slipped into poverty, fragility, and unemployment, or found themselves on the margins of society. The study concludes that the gap between political systems and Arab peoples is widening, and the recorded decline in the social conditions of Arab peoples in their politically turbulent reality is likely to push them towards revolution once again. Consequently, reducing the social discontent that triggers revolutionary action now requires Arab systems to expedite comprehensive political, economic, and developmental reforms.

Keywords : The Arab Revolutionary Paradigm – Economic and social crises – Deteriorating living conditions – Authoritarianism – A new revolutionary wave.

المقدمة :

بقيت الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال عصية عن حدوث تغييرات سياسية جذرية، وذلك راجع إلى تمكن قواها السياسية المحتكرة للسلطة من فرض نفسها كفاعل سياسي وحيد في إدارة شؤون الدولة والأمة، والتقرير في مصرهما. انكشف هذا الأمر في عمليات البناء السياسي والمجتمعي لهذه الدول إلى حدود العام 2011، في كل ما اتسمت به من طابع سلطوي ضابط لحركية مجتمعاتها، ومقيد لإمكانيات تفاعلها مع التحولات التي كانت جارية في مجتمعات أخرى، وعلى وجه التحديد تحولات الانتقال إلى الديمقراطية في موجتها الثالثة التي عمت دول جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية بداية من سبعينات القرن الماضي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كانت النظم السياسية العربية سائرة في تأمين استدامة موقعها الفوقي على رأس السلطة، ولم يعقها عن ذلك سوى هزالة المخرجات الاجتماعية لسياستها الاقتصادية والتنموية. فبمجرد ما تعمق الفقر والهشاشة والبطالة بين مواطنيها حتى تفجرت الموجة الأولى من النسق الثوري العربي في العام 2011، والتي آل لها إسقاط بعض النظم العربية، وإجبار أخرى على تسريع وثيرة الإصلاح السياسي. أما الموجة الثانية من النسق فقد اندلعت في العام 2019، في كل من الجزائر والسودان، تمكن الجيش من احتوائها في الأولى بعد تخلصه من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتياره السياسي بعد إبداله بالرئيس عبد المجيد تبون في متم العام نفسه، فيما انتهت في السودان بنشوب صراع سياسي مسلح على السلطة بين الجيش وميليشيا قوات الدعم السريع.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تتبعه العرضاني (Transversal) للتحولات السياسية والسوسيو–اقتصادية الجارية في المنطقة العربية، بما في ذلك تلكم المتأثرة بتحولات عالمية، حيث يرصد مستويات التشابك والتداخل فيما بينها في إطار الاجتماع السياسي المتعلق بردود فعل المجتمعات العربية تجاهها. وذلك ضمن ما أسميناه "النسق الثوري العربي"، والذي من خلاله نحاول رسم مسار حركية هذه المجتمعات في إطار تعاظم معاناتها من السلطوية السياسي ومن تدهور أوضاعها المعيشية والخدماتية، والتي كما كانت سببا مباشرا في تحركها الثوري في العام 2011، فإنها قد تدفعها للتحرك نفسه مستقبلا.

هدف البحث : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين متكاملين، يتعلق الأول بتقييم الحصيلة السياسية والسوسيو–اقتصادية للموجة الأولى من النسق الثوري العربي، والثاني في التنبؤ بمستقبل هذا النسق على ضوء ما تعيشه الدول العربية من تحولات مأزومة، بعضها آت من استعادة النظم السلطوية لمركز السلطة السياسي، وبعضها الآخر مصدره اتساع دائرة تدهور الأوضاع المعيشية لفئات عريضة من الشعوب العربية تحت تأثير تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.

مشكلة البحث : لتحقيق الهدفين السابقين تحاول الدراسة تفكيك إشكالية مركزية مفادها: إلى أي حد قد تتهيأ ظروف الشعوب العربية من جديد لاستعادة نشاطها الثوري تحت وقع تدهور أوضاعها المعيشية من مخلفات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة منذ العام 2020، وتزامنه مع خيبات أملها من المآلات السياسية والتنموية التي انتهت إليها موجتها الثورية الأولى لعام 2011؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الجزئية التالية:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- ✓ هل حققت الثورات العربية لعام 2011 الأهداف التي سطرتها الجماهير الثائرة آنذاك؟ وإلى أين انتهى الصراع بين هذه الجماهير والنظم المثار عليها؟
- ✓ هل أفشلت، حقا، النظم العربية المثار عليها مشاريع الإصلاح السياسي في الأطوار الأولى من المسار الانتقالي الثوري؟ وما هي الآليات التي وظفتها لتحقيق ذلك؟
- ✓ كيف فاقمت الانعكاسات السوسيو–اقتصادية السيئة للأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة منذ العام 2020 الأوضاع المعيشية للشعوب العربية؟ وإلى أي حد عمقت من النفور الشعبي من النظم السياسية القائمة؟
- ✓ ما هي أوجه التشابه بين الأوضاع السياسية والسوسيو–اقتصادية الحالية وتلكم التي سبقت اندلاع الثورات العربية عامي 2011 و2019؟ وما هي احتمالات أن يؤدي تشابه الأوضاع (الأسباب) إلى تماثل النتائج (الثورة)؟.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى، تعتبر أنه كلما تدهورت الأوضاع الاجتماعية داخل نظام سياسي موسوم بالسلطوية إلا وزادت احتمالات اندلاع ثورة شعبية على النظام السياسي. والثانية، تعتبر أنه كلما نجحت ثورة مضادة في إعادة نظام سياسي أسقطته ثورة شعبية إلى السلطة من جديد، وأعاد هذا النظام إنتاج فشله السياسي والاقتصادي السابق إلا وتهيأت الظروف لاستعادة الفعل الثوري عليه مستقبلا.

الإطار المنهجي للبحث : ولأن النسق الثوري العربي متميز بانبعاث دوافع من ماضيه في حاضره فقد استخدمت الدراسة منهج تبعية المسار Path dependency، معززا بالمنهج المقارن، ومنهج تحليل المضمون. وخوفا من الوقوع في الحتمية وتوسيع النزعة الاحتمالية توظف الدراسة منهج الاستدلال الكمي في قياس وتتبع مؤشرات إحصائية دالة.

أولا : الأصول النظرية للثورة وقابلية اندلاعها

اقتضى تفكيك خصائص التنظير السياسي للثورات والانتفاضات في العالم العربي، ضرورة الانطلاق من التصورات العامة التي أطرت بها العلوم الاجتماعية الفعل الثوري، وإمكانيات التنبؤ بحدوثه سلفا. فانطلاقا من اعتبار الثورة فعلا جماهيريا ينتج عن اتساع في الهوة بين الحاكم والشعب، تبلغ ذروتها في اللحظة التي تتأزم فيها الأوضاع السياسية والاجتماعية للشعب، فلا يجد حينها من خيار آخر سوى التحرك

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الثوري لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا[1]. جوهر هذا التصور مستمد من إحدى الطروحات المحورية للفلسفة السياسية **لصامويل هنتغتون Samuel Huntington**، والتي تعتبر أن تدهور الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع من شأنه أن يقوي ديناميته التحريكية في مواجهة النظام السياسي القائم، وقد تصل قوة التحريك إلى الثورة على هذا النظام[2].

تساكنا مع ذلك، لم تهتم الدراسات السياسية بتشريح الأسباب المؤدية إلى التحرك الثوري للشعوب فحسب، وإنما انصب اهتمامها أيضا على بحث الفئات والطبقات الاجتماعية المهيأة أكثر من غيرها لبعث الأفكار الثورية بين فئات المجتمع، وقيادة صيرورتها ميدانيا في حالة الاندلاع. لقد نظر **هنتنغتون** إلى الطبقة الوسطى باعتبارها المحرك الرئيسي للفعل الثوري، مستدلا على ذلك بالدور الكبير الذي لعبته في اندلاع الثورة الفرنسية. أما عن الخصائص التي تؤهلها للعب هذا الدور، فقد أوجزها فيما تتوفر عليه من مستوى تعليمي، وموارد مادية، وهما في نظره شرطين لازمين لتأطير المجتمع وتعبئته للانخراط في أي مشروع إصلاحي ثوري[3]. وقد خالف **هنتنغتون** بذلك التحليل الطبقي الذي اعتمده **كارل ماركس Karl Marx** في توصيف الثورة الفرنسية، عندما اعتبر أنها اندلعت على يد الفقراء، وجاءت كتجسيد لصراع بين الخبز والحرية في ظل الدولة الرأسمالية، انتهى بإطلاق الفقراء لشرارة الثورة[4].

نبع دفاع **هنتغتون** عن الدور التحريكي الثوري للطبقة الوسطى في الدول النامية من اعتقاده بإيلاء هذه الطبقة لاهتمام بالغ بقضايا الشأن العام؛ في كل ما يتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي من جهة، ومن جهة ثانية لاحتكاكها بتجارب الإصلاحات الناجحة في الدول الغربية، وهو ما دفعها لتبني موقف معارض للتعسفات والتجاوزات التي أفرزتها الممارسة السلطوية للسلطة السياسية في دولها، خاصة في ما تعلق بتعطيل مسار البناء الديمقراطي والتنموي. وتحت تأثير هذين الاعتبارين، تزعمت الطبقة الوسطى حركات التغيير السياسي المطالبة بالتعددية الحزبية والنقابية، وتنشيط دور المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، وكذلك تعزيز دور الشعب في تفويض السلطة السياسية في مختلف العمليات الانتخابية. لقد سعت الطبقة الوسطى إلى التخلص من حكم الطبقات الأوليغاريشية التي ورثت السلطة

---

[1]– مصلح خضر الجبوري، ***جذور الاستبداد والربيع العربي***، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 185.

[2]– صامويل هنتغتون، ***النظام السياسي في مجتمعات متغيرة***، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2017، ص 84.

[3]– المرجع نفسه، ص.ص 346–359.

[4]– عزمي بشارة، ***في الثورة والقابلية للثورة***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عن المستعمر، في اعتقدت أنها خطوة أولى من شأنها فتح المجال أمام دولها للدخول في مسار لعصرنة مؤسسات الدولة والمجتمع، وفق معايير تقدمية تعلي من العقلانية والحرية والعلمية[1]. أما في أطوار السلطوية العسكرية والفردية التي قامت على أنقاض الحكم الأوليغارشي في معظم الدول النامية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فتبدو أفكار ***فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama*** حول حركية الطبقة الوسطى أكثر انسجاما مع الواقع العربي، حين أكد أن هذه الطبقة ورغم ما عرفته من تحسين في مكانتها الاجتماعية، إلا أنها بقيت وفية لموقفها الثوري، لمواجهة انسداد الآفق السياسي والتنموي أمامها، نتيجة اتساع الفجوة بين توقعاتها وواقعها[2].

عربيا، بقيت قضايا الثورة والحراك والاحتجاج الشعبي... إلخ، بعيدة عن اهتمامات الباحثين الاجتماعيين، رغم أنها ظواهر أسهمت بقدر مهم في مسارات التغيير السياسي في المنطقة. يتعلق الأمر هنا بصنفين من الثورات؛ ثورات أوصلت الطبقة الوسطى العسكرية إلى رأس السلطة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي مازلت موضوع خلاف بين الباحثين، بين من يعتبرونها ثورات شعبية أسقطت حكم الأوليغارشية الملكية، والذين يعتبرونها انقلابات عسكرية أبدلت السلطوية الأوليغارشية بسلطوية الجيش، يتعلق الأمر بثورة(انقلاب) الضباط الأحرار على الحكم الملكي في مصر في العام 1952، وفي العراق في العام 1958، وصولا إلى ثورة العقيد معمر القذافي على الملك ادريس السنوسي في العام 1969. أما الصنف الثاني فيتعلق بثورات اندلعت لمواجهة تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية للنظم السياسية العسكرية والفردية السابقة، وذلك على غرار "ثورات الجياع" أو "ثورات من أجل الخبز" التي اندلعت في مصر في العام 1977، ثم في السودان في العام 1982، وتونس والمغرب في العام 1984، ثم الأردن عامي 1989، و1996[3].

أما بخصوص النسق الثوري العربي الحالي فقد اندلعت موجته الأولى في العام 2011، والثانية في العام 2019، وبدأت تجليات انبعاث موجة أو موجات جديدة منه في الدول غير البترولية منذ العام 2021، تحت تأثير جملة من العوامل؛ تمثلت السياسية منها في استبعاد كل الحكومات والبرلمانات، وكل الذين

---

[1]– ميشيل فوكو، ***ما التنوير***، ترجمة الزواوي بغوره، مكتبة آفاق، الكويت، 2013، ص.ص 2-3.

[2]– فرانسيس فوكوياما، ***النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية***، ترجمة معين الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2016، ص 548.

[3]– شاكر النابلسي، ***الفكر العربي في القرن العشرين(1950-2000)***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 108.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وصلوا للسلطة عبر صناديق الاقتراع في الموجة الأولى، والسوسيو–اقتصادية في تدهور الأوضاع المعيشية لفئات عريضة من الشعوب العربية جراء تأثرها بتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة؛ أزمة Covid–19، وأزمة التضخم العالمي. تفاعلا مع هذا الوضع، أكد الصحفي السياسي المتخصص في قضايا الشرق الأوسط **دافيد هيرست David Hearst**، أن فصلا جديدا من الثورات العربية على الطريق لاستكمال ما بدأه الفصل الأول في العام 2011، مجادلا بأن الربيع العربي لم يمت، رغم استعادة النظم السلطوية التي أسقطها للسلطة من جديد، لأن موجة جديدة منه سائرة في الانبعاث[1]. أما عن الشق السوسيو–اقتصادي فقد خلص الباحث **دوروتي شميد Dorothée Schmid** إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من شأنه إعادة إحياء الأزمات السياسية التي قامت على أنقاضها الثورات العربية في عام 2011. وتوافقا معه، دافع فريق من الباحثين في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، بقيادة الباحث **ديفيد شينكر David Schenker**، عن نبوءة قدوم موجة عاجلة من "الربيع العربي"، منطلقين من كون الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أشعلت فتيل الاحتجاجات في 2011، ما تزال قائمة، وأنها في كثير من الأحيان زادت سوء في الفترة ما بين 2019 و2021[2].

يستفاد مما ذكر أن النسق الثوري العربي مؤهل لانفجار موجة جديدة منه، وذلك تحت تأثير عوامل سياسية مرتبطة بمآلات الموجة الأولى منه، وأخرى وسوسيو–اقتصادية متعلقة بمخلفات الأزمات الاقتصادية العالمية على الأوضاع المعيشية للشعوب العربية.

ثانيا : مآلات الموجة الأولى من الثورات العربية

الثورة أو الحراك الشعبي لا تنتجان بالضرورة عن مخططات جاهزة، تقودها نخبة سياسية واجتماعية إصلاحية معروفة، بل إنها كثيرا ما انفجرت بمحض الصدفة المتغذية من الرفض الشعبي لتدهور الأوضاع السياسية والسوسيو–اقتصادية، وتحديدا في اللحظة التاريخية التي يتأكد فيها الشعب أن تردي أوضاعه ليس قدرا حتميا له دون غيره من الشعوب الأخرى، وإنما هو محصلة واقع سياسي وتنموي نابع

[1]– David Hearst, Arab despots may have won the battle, but the struggle is not yet over, ***Middle East Eye***, 23/12/2021, accessed 24/12/2021, in : http://bit.ly/3V1bYJv

[2]– ديفيد، شينكر وآخرون، واشنطن و"الربيع العربي" القادم: الاحتجاجات والأولويات، ***معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط***، ص. 5، في 2021/10/3، شوهد في 2022/05/04، متوفر على : http://bit.ly/3THd9Ns

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من تقاطع السلطوية السياسية وفشل سياساتها الاقتصادية. والحالة هذه، يبدوا من اللازم التركيز في تقييم ثورات الربيع العربي لعام 2011،على الطابع غير النخبوي الذي ميزها، وتحديدا ضمن الشعارات التي رفعتها القطاعات الاجتماعية الواسعة التي خرجت إلى الحيز العام، أي إلى السياسة، لفرض التغيير السياسي والاقتصادي من جهة[1]، ومن جهة ثانية في مآل التجاذبات السياسية التي ميزت الطور الانتقالي، وبشكل خاص تلكم التي برزت بين القوى الإصلاحية وبقايا الأنظمة السلطوية.

1. ما تحقق وما لم يتحقق من أهداف ثورات ربيع 2011

هدفت الموجة الأولى من الثورات العربية إلى التخلص من الحكم السلطوي بكل نماذجه الاقتصادية والتنموية التي حملها الجمهور الثائر مسؤولية تفشي الفقر والعوز بين أفراده، وذلك عبر إبداله بنظم حكم حديثة، تنتظم عمليات تفويض السلطة السياسية داخلها وفق آليات ديمقراطية، ينصب اهتمامها على تجويد حياة المواطنين في سائر مخرجات سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وهي الأهداف التي اختزلها الجمهور الثائر في شعار: الحرية – الديمقراطية – العدالة الاجتماعية.

على الصعيد السياسي الديمقراطي، وجّه التحرك الجماهيري الاتهام للقوى السياسية المحتكرة للسلطة، وحملها مسؤولية تعطيل التنافس السياسي السلمي للوصول إلى السلطة، جراء إقدامها على تقزيم الشأنين الحزبي والنقابي والتحكم فيهما، وأيضا تقييد منظمات المجتمع المدني وكبح قنوات انخراطها السياسي. ناهيك عن تهميش أدوار المؤسسات التمثيلية من البرلمان إلى المجالس الجهوية والمحلية أمام الأجهزة البيروقراطية والأمنية للدولة. أما على الصعيد التنموي، فقد سعت الموجة إلى القضاء على التفاوت الاجتماعي الحاصل بين طبقات وشرائح المجتمع الواحد، خاصة بعدما عمت تقاطبات حادة الكثير من المجتمعات العربية؛ بعضها بين الأغنياء والفقراء، والأميون والمتعلمون[2]، وبعضها الآخر بين قلة ممن تحسنت أوضاعهم بعد استفادتهم من الريع الاقتصادي المستشري في مقابل فئات عريضة من ضحاياه من الفقراء والمهمّشين والعاطلين عن العمل. هذا دون نسيان هدف ثالث ضمني تعلق بإسقاط السردية القائلة بقدرة المقاربات الأمنية على ضبط حركية المجتمعات العربية، والتحكم في تحولاتها لتأمين الاستمرارية للنظم الحاكمة[3].

---

[1]– عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، مرجع سابق، ص 28.

[2]– مصلح خضر الجبوري، ***جذور الاستبداد والربيع العربي***، مرجع سابق، ص 189.

[3]– Bichara Khader, « Printemps Arabe » : entre autoritarisme et démocratie, ***Politique étrangère***, no 4(Hiver 2011), p 826.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تبعا لذلك، نجحت ثورات 2011 في إسقاط أعتى السلطويات العربية؛ بن علي في تونس، ومبارك في مصر، ولاحقا القذافي في ليبيا، وعلي صالح في اليمن، كما آل لها تجريد نظام بشار الأسد من حاضنته الشعبية. فيما أدخلت توابعها من الانتفاضات كلا من المغرب والأردن في مسار إصلاحي نوعي، وسم بقبول انخراط القوى السياسية الإسلامية في دائرة التنافس على السلطة. أما الدول التي بقيت عصية عن المد الثوري كالجزائر والسودان فقد دخلت في مرحلة ترقب، انشغلت نظمها خلالها بتطويق محفزات الانتفاض الشعبي، لكن ذلك لم يجنبها عدوى الثورات العربية، وإن في وقت متأخر نسبيا، حين كانت موضوعا لموجة ثانية من الثورات العربية في العام 2019[1].

من المجانب للموضوعية اختزال مساعي الثورات العربية في إسقاط نظم سلطوية، وإجبار أخرى على تبني إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، بقدر ما كانت مرحلة حاسمة أرادت لها الجماهير أن تؤسس لمسار حقيقي للانتقال الديمقراطي والتنموي، ينتهي بتوطين الديمقراطية كخيار استراتيجي مستدام[2]، تشيد عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتوق إليها الشعوب العربية، كما عبرت عنه في شعارها الثوري: حرية – ديمقراطية – عدالة اجتماعية، و الذي نتخذه مرجعا لتقييم مخرجات ثورات العام 2011.

على صعيد الحرية والديمقراطية؛ واللتين اعتبرهما الجمهور الثائر محور الحقوق المدنية والسياسية المطالب بها، ومدخلا أساسيا لتحقيق باقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. لا يمكن فهم التركيز الشعبي عليهما إلا ضمن توق هذه الشعوب إلى الانعتاق من دائرة التحكم السياسي الذي طوقت به النظم السلطوية إرادتها فكرا وسلوكا طوال عقود من الزمن، مع تعريض كل من زاغ عن هذا الخط للانتقام والقمع والتسفيه والتخوين[3]. لما كان لمطلب الحرية أهميته البالغة في تأجيج ثورات الموجة الأولى، لوحظ أن كل الدساتير العربية التي جاءت على أعقابها قد بالغت في دسترة هذا الحق، إلى درجة أن تولد، مثلا، عن حرية تأسيس الأحزاب السياسية تفريخ عدد هائل من الأحزاب، في "ترف حزبي" أفقد المشهد السياسي في مراحله الانتقالية الأولى التنافس على البرامج والمشاريع الذي كانت تستوجبه عمليات الانتقال

---

[1]– Sonia Dayan-Herzburn, Les révolutions arabes ou les nouvelles modalités de l'agir collectif, ***Centre Arabe de Recherche et de Politique de Paris (*CAREP Paris*)***, p 11, Février 2021, consulté le 27/09/2023, disponible sur : https://2u.pw/vBDoKzn

[2]– John, L. Esposito and others, ***Islam and Democracy After the Arab Spring***, Oxford University Press, New York, 2016, p 226.

[3]– سفيان فوكة، ***الاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة: بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية***، مركز المجد للبحوث والدراسات، إسطنبول، 2021، ص. ص 24-26

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الديمقراطي[1]. فعلى المستوى الديمقراطي الخالص، لم ينتج عن توسيع مجال التعددية السياسية بعد الثورات سوى "ديمقراطيات صورية"، وسمت في الغالب بهزالة الحضور السياسي للكتل التمثيلية الحزبية أمام الحضور السياسي القوي للمؤسسات والأجهزة البيروقراطية والإدارية من جهة[2]، ومن جهة ثانية باشتداد الخلافات السياسية بين الكتل الحزبية السابقة حول السلطة السياسية، ونخص بالذكر الصراع الذي نشب بين المكونين الإسلامي والعلماني حول الشكل النهائي للدولة التي يجب بناؤها على أعقاب الثورات، "دولة مدنية" أو "دولة إسلامية". أفقدت العوامل السابقة العمليات الانتخابية والمؤسسات التمثيلية شرطي العقلانية الإصلاحية والتصور الجمعي لإعادة هيكلة الدولة بكل مؤسساتها وفق الأنماط الحديثة، فتفجرت صراعات سياسية طاحنة على السلطة السياسية الوليدة بين من تزعموا لواء إسقاط السلطوية، وزاد الأمر سوء بعد استعادة رفقاء الدرب الثوري لمجموعة من الممارسات السلطوية السابقة، على غرار ذيوع الشعبوية السياسية كآلية لإقصاء الخصوم من خلال المزايدة بـ "شرعية الشعب" لتقويض عمل مؤسسات تمثيلية انتخبها الشعب نفسه[3].

وكمثال على ما سبق، نتج عن حرية الصحافة والإعلام فوضى تأسيس وسائل الإعلام الخاصة، لاسيما منها المسيّسة، من قنوات فضائية وجرائد مكتوبة وإليكترونية، والتي بدل أن تسهم في تنزيل مشاريع وتوجهات الثورات من منظور جمعي يعلي من الهوية والوحدة الوطنيتين، راحت توظف لخدمة مشاريع سياسية فئوية، جلها انقسامية؛ إثنية وطائفية ومناطقية وإيديولوجية. بل إن هذه القنوات غالبا ما استخدمت في الحشد الشعبي للتيارات السياسية التي أنشأتها، في مناوأتها لباقي التيارات المختلفة معها. كما أدى توسيع حريتي المعتقد والتعبير إلى تفشي ظاهرة الاعتداء الفج على معتقدات الآخرين، ونخص بالذكر ظاهرة ازدراء معتقدات بعض الأطياف الاجتماعية؛ سواء الدينية منها، أو العرقية، أو حتى الايديولوجية، وذلك من قبيل الصراع الذي قام بين التيارين العلماني والإسلامي، والذي كثيرا ما حجب صراع التيارين معا مع النظم السلطوية التي أسقطت الثورات رأسها دون باقي أذرعها.

---

[1]- Mohamed Melyani, ***Printemps arabe : entre le pire des scénarios et l'aspiration à la citoyenneté***, L'Harmattan, Paris, 2015, p 10.

[2]– David S.Sorenson, Transitions dans le monde arabe : printemps ou automne ?, ***ASPJ Afrique & Francophonie,*** vol.3, no. 1(1er trimestre 2012), p.p 12-14.

[3]– عزمي بشارة، ***الثورة ضد الثورة، والشعب ضد الشعب، والثورة المضادة***، سياسات عربية، العدد 4(شتنبر 2013)، ص 6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أما في المجال التنموي الذي عبّر عنه شعار "عدالة اجتماعية"، وجب التذكير بأن التفاوت الاجتماعي وتردي المستوى المعيشي والخدمات الاجتماعية كان سببا بارزا في اندلاع ثوار العام 2011، فيما عكس مطلب العدالة الاجتماعية رغبة الشعوب العربية في تحسين شأنها المعيشي والخدماتي لتجاوز الاختلالات التي سادت حقبة الحكم السلطوي، بكل ما اتصفت به من عجز عن تأمين الحاجيات الأساسية للمواطنين، من الغذاء إلى العمل والسكن، والخدمات الاجتماعية[1]. لهذا حرص الثوار على توجيه النظم السياسية الجديدة إلى تبني نماذج اقتصادية وتنموية تراعي العدالة في توزيع الثورة، من خلال تحسين الدخل الفردي، وخلق فرص الشغل، وتوفير الحماية الاجتماعية لكل للفئات المحتاجة، إلى جانب تطوير البنيات الصحية والتعليمية بالموارد البشرية والتجهيزات الضرورية، لتحقيق "الدولة الاجتماعية". ولاستيضاح ما تحقق في هذا المجال؛ كان لابد من الاستناد إلى مؤشر إحصائي، كمؤشر التنمية البشرية لسنوات 2010، و2011، و2013، و2015، و2019، للوقوف عن كثب على التطور الحاصل في المؤشرات السوسيو–اقتصادية للشعوب العربية في حقبة ما بعد الثورات.

[1]– آصف بيات، ***الحياة سياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط***، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 506.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الجدول رقم 1: تصنيف دول ثورات الربيع العربي في 2011 حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لأعوام: 2010، و2011، و2013، و2015، و2019.

الدولة	[1]2010	[2]2011	[3]2013	[4]2015	[5]2019
تونس	81	94	94	96	91
مصر	101	113	112	108	116
المغرب	114	130	130	126	121
ليبيا	53	64	64	94	110
اليمن	133	154	160	160	177
سوريا	111	119	116	134	154
البحرين	39	42	48	45	45

المصدر: من إنجاز الباحث

يستنتج من الجدول أن تطور مؤشرات التنمية البشرية في دول الثورات العربية لعام 2011، قد اتخذ مسارات متباينة، ذلك أن تلكم التي انتهت بتغيير سياسي جذري، كتونس ومصر، قد عرفت تراجعا ملحوظا في مؤشراتها بين ما قبل اندلاع الثورات (2010)، وبين ما بعدها (بين العامين 2013 و2019). لقد تراجعت تونس بعشرة مراكز بانتقالها من المركز 81 في العام 2010 إلى 91 في العام 2019، وتراجعت مصر بـ 15 مركزا في الفترة نفسها، منتقلة من المركز 101 إلى 116. أما الدول التي أبقتها الثورات في حالة اضطراب سياسي فقد انحدرت جلها في التصنيف، حيث انتقلت ليبيا من المركز

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2010، الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية***، نيويورك، 2010، ص. ص 147- 150.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع***، نيويورك، 2011، ص. ص 131- 133.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع***، نيويورك، 2013، ص. ص 131- 133.

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2015، لمحة عامة: التنمية في كل عمل***، نيويورك، 2015، ص. ص 30- 32.

[5]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين***، نيويورك، 2019، ص. ص 300- 302.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

53 في العام 2010، إلى المركز 110 في العام 2019، وكذلك هوت سوريا من المركز 111 إلى 154، واليمن من المركز 133 إلى 177. على أن عنصر المفاجأة في هذا المجال تعلق بالمغرب الذي اعتقد بأن مسار الإصلاح السياسي الذي اختاره سيثمر نجاحا آخرا في الشق التنموي، إلا أن نتيجة عكسية كشفها التصنيف، حيث تراجع خلال نفس الفترة السابقة من المركز 114 إلى 121، رغم تحسن تصنيفه ما بين العامين 2013 و2019، بانتقاله من المركز 130 في العام 2013، إلى 126 في العام 2017، ثم إلى 121 في العام 2019.

إجمالا، لم تؤسس الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي لا "للدولة الديمقراطية" ولا "للدولة الاجتماعية" اللتين كانت تتوق لهما الشعوب العربية. بل وعلى النقيض من ذلك، أدى افتقاد النخب السياسية التي نشأت على أنقاض الثورات لتصور جمعي، واهتمام عملي، بالمشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المراد بناؤه، إلى دخولها في دوامة من الخلاف والصراع، بلغ إلى حد انتهاج العنف فيما بينها؛ كالاغتيال والاختطاف السياسيين، والعنف بين المواطنين، وعنف المليشيات، والعنف اللفظي والرمزي، وإحراق أماكن العبادة والمقرات الحزبية...إلخ[1].

2. الثورة المضادة واستعادة السلطوية في دول الربيع العربي

تعددت أسباب فشل (أو إفشال) النظم السياسية الجديدة التي أقامتها الثورات والانتفاضات في مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي التي تبنتها. والسائد لدى عدد مهم من الباحثين أن إشراف بقايا النظم السلطوية المطاح بها على العمليات الإصلاحية كان أحد الأسباب الرئيسية في إفشال هذه العمليات في مهدها الأول. وفي هذا الإطار، رأى هؤلاء الباحثين أن الإطاحة بالنظم السياسية والحكومات الإصلاحية المنتخبة عقب الثورات العربية تمت على يد المؤسسات والأجهزة الأمنية والبيروقراطية والإدارية التي بقيت وفية للنظم القديمة، فيما عرف باسم "الدولة العميقة"[2]، والذي اتخذ كإطار تحليلي

---

[1]– إدريس لكريني وآخرون، ***أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 251.

[2]– انظر كلا من :

مصطفى شفيق علام، الدولة العميقة : المفهوم والتجليات، إطلالة على واقع الحالة العربية، ***مجلة البيان بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية***، التقرير الاستراتيجي الثاني عرش 2015. الربيع العربي ... المسار والمصير، الرياض، 2015.

علي الجرباوي، "الدولة العميقة: محاولة لضبط المفهوم"، ***مجلة سياسات عربية***، العدد 34 (سبتمبر 2018)، ص. ص 7-21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لفهم آليات ارتداد الثورات العربية، واستعادة النظم السلطوية للسلطة مرة أخرى وإن في أشكال تكيفية جديدة.

لقد عرفت الدولة العميقة بأنها "دولة داخل الدولة" تعمل من أجل هدف سياسي واضح، يتجلى في الحفاظ على شكل السلطة السياسية القائمة، واستعادته كلما تعرض للاضطراب. إنها دولة غير مرئية، تعمل في السر لفرض وصايتها على المجتمع، وعلى مؤسساته السياسية، وهي تتكون من خليط نخبوي ثلاثي الأطراف: تكون في المقام الأول من كبار الموظفين الحكوميين السابقين والحاليين من المدنيين والعسكريين، الذين تناوبوا على تقاسم الثروة والامتيازات في إطار ممارستهم للسلطة. وتشكل مكونه الثاني من النخب الرأسمالية، أي رجال الأعمال الذين تعودوا على الاستفادة من الريع الاقتصادي للنظم السلطوية، وسعوا إلى تحصين امتيازاتهم. وانضاف إلى المكونين السابقين مكون ثالث تشكل من الأوساط الأكاديمية والمثقفين، لاسيما أولئك الذين عهدوا دواليب الدولة من خلال عملية صياغة الدستور ووضع القوانين والتشريعات[1]. ففي سياق ما بعد ثورات العام 2011، انخرط هذا التحالف في مسلسل مستمر لافتعال أزمات بهدف إفشال النظم الجديدة، وكأنه "إرث مؤسسات الدولة القديمة" الساعي لتأمين عودتها للسلطة.

على وجه التدقيق، تعتبر المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية تقليديا أساس الدولة العميقة ومركزها، لكن حرصها على تعزيز مصالحها جعلها لا تعمل منفردة، بل تمددت لتخلق لنفسها شبكة من الحلفاء والتوابع داخل جل أجهزة الدولة، وهيئات المجتمع المدني. ضمت هذه الشبكة في دول الثورات العربية بعد العام 2011، خليطا من المسؤولين من الجهاز البيروقراطي–الإداري للسلطة التنفيذية، وأعضاء في السلطتين التشريعية والقضائية من نواب وقضاة، إضافة إلى أشخاص نافذين في القطاع العام، وشخصيات وازنة في حقول مجتمعية مختلفة، كالثقافة والتعليم والإعلام والفنون، وحتى في المجال الرياضي[2]. سعى التحالف جاهدا إلى إسقاط النظم السياسية والحكومات الناشئة. في مصر مثلا، عمد إلى إرهاق نظام الرئيس محمد مرسي منذ توليه السلطة، وافتعل في سبيل ذلك أزمات سياسية وسوسيو–اقتصادية متتالية، توخى من خلالها زيادة الضغط الشعبي على الرئيس ومحيطه. ففي الجانب السياسي،

[1]– عمرون علي، الدولة العميقة والثورة المضادة، ***بوابة إفريقيا الإخبارية***، في 2020/11/03، شوهد في 2021/06/20، متوفر على: https://bit.ly/3IUe9dl

[2]– علي الجرباوي، "الدولة العميقة": محاولة لضبط المفهوم، مرجع سابق، ص 13

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اتهم الرئيس بالمساس باستقلالية القضاء بمناسبة إصداره قرار عودة انعقاد مجلس الشعب لممارسة مهامه التشريعية، بعد كان معطلا بحكم صادر عن المحكمة الدستورية، وكذلك قرار إقالته للنائب العام للجمهورية[1]. فيما وجهت للرئيس تهمة "أخونة الدولة" عندما قام بتعيين أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في مناصب سامية من وزراء ومحافظين، وهي مناصب كان يحظى بها عادة ضباط الجيش[2]. أما فيما يخص الأزمات السوسيو–اقتصادية التي لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطنين، فقد تنوعت بين أزمة نقص الوقود، وأزمة انقطاع الكهرباء، وأزمة ارتفاع الأسعار.

نجحت الأزمات السابقة في تأجيج الغضب الشعبي على الرئيس مرسي ونظامه السياسي[3]، وتبلور الغضب في شكل مظاهرات شعبية طالبت بإسقاطه، والتي كان أكثرها زخما هي مظاهرات 30 يونيو 2013، والتي استغلها الجيش لإسقاط النظام، وأتبعها بتدخل مسلح في حق مؤيدي النظام في معتصمي رابعة العدوية والنهضة، راح ضحيته أكثر من 1150 قتيلا[4]. وعلى أنقاض الأحداث السابقة عادت السلطة السياسية للجيش في مصر، وإن في شكل تكيفي جديد حل فيه الجنرال عبد الفتاح السيسي محل حسني مبارك على رأس النظام. ولكي يؤمن النظام القديم في حلته الجديدة هيمنته على السلطة لجأ إلى التخلص من معاونيه في إسقاط نظام مرسي، وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية السابق محمد البرادعي الذي اضطر إلى المغادرة من جديد إلى الخارج، فيما تم سجن معظم القوى السياسية والنخبوية المدنية الأخرى، مثل المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم عبد الفتوح، وشباب التيارات اليسارية.

على نفس المنوال المصري، نجحت مشاريع الإنهاك في إسقاط كل النظم والحكومات التي أقامتها الثورات والانتفاضات العربية في عقدها الأول، حيث شهد العام 2021، انقلاب الرئيس التونسي قيس سعيد على المؤسسات السياسية المنتخبة من الحكومة والبرلمان، وتكبد حزب العدالة والتنمية المغربي هزيمة غير منتظرة في الانتخابات التشريعية، حصل خلالها على 13 مقعدا برلمانيا، بعدما كان ممثلا بـ 125 مقعدا

---

[1]– عزمي بشارة، ***ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 258.

[2]– ويليام سي تايلور، ***الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية–العسكرية في الشرق الأوسط***، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 267.

[3]– محمد توفيق، الثورة المضادة أشعلت الوقود لإحراق نظام مرسي، ***العربي الجديد***، في 2014/09/04، شوهد في 2022/03/13، متوفر على: https://n9.cl/sg2ru

[4] – Human Rights Watch, ***All According to plan : The Rab's Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt***, 12/08/2014, accessed 28/10/2023, in https://n9.cl/9nj19

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في العام 2016. أضفت الأحداث السابقة نوعا من الصدقية على أطروحة ***هيست*** القائلة بأن العام 2021، قد شهد نجاح الثورة المضادة في الانقلاب على الديمقراطية التي تولدت عن ثورات العربية لعام 2011.[1]

ثالثا : التنامي الطردي للسلطوية والأزمات الاجتماعية كمحفزات ثورية

لم يؤرخ العام 2021 لنهاية التغيير السياسي الذي فرضته ثورات الربيع العربي فحسب، وإنما هو محطة تاريخية مفصلية، اتسم بتزامن عودة السلطوية للدول العربية مع تدهور الأوضاع السوسيو–اقتصادية لشعوبها جراء أزمتي Covid–19 والتضخم العالمي. وهي أوضاع تزكي في عمومها إمكانية انبعاث موجة ثورية عربية جديدة، كاحتمال يصعب التنبؤ بموعد محدد لانفجاره، بقدر ما يتيسّر الاستدلال على حدوثه بمؤشرات سياسية وأخرى سوسيو–اقتصادية:

[1]– David Hearst, Arab despots may have won the battle, but the struggle is not yet over, Op.Cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الجدول رقم 2: مؤشرات الديمقراطية والاستقرار السياسي والفوارق الاجتماعية والعسكرة السياسية في المنطقة العربية لعام 2022

الدولة	المؤشرات الخاصة بعام 2022					
	الديمقراطية[1]	الاستقرار السياسي 2021[2]	الفوارق الاجتماعية		العسكرة[3]	
			مؤشر معدل الفقر بـ %[4]	مؤشر الهشاشة[5]	كنسبة ضمن gdp	الترتيب العالمي
تونس	85	147	22,91	96	2,5	72
مصر	131	163	35,87	50	1,1	46
المغرب	95	125	30,54	90	3,9	41
الأردن	122	117	26,52	68	4,8	60
ليبيا	151	188	40,12	17		
اليمن	155	191	79,36	2		
سوريا	163	192	90	5		
الجزائر	113	156	19,77	83	4,8	26
السودان		183	52,4	7	0,9	62
العراق	124	189	32,12	27	1,7	45

من إنجاز الباحث

[1]– The Economist Intelligence Unit, ***Democracy Index 2022: Frontline democracy and the battle for Ukraine***, pp 7–11, accessed 30/10/202, in : https://n9.cl/utn0q1

[2]– Political Stability – Country Rankings 2021, ***TheGlobalEconomy***, accessed 30/10/2023, in : https://n9.cl/wmbwfu

[3]– Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), ***SIPRI Military Expenditure Database***, accessed 28/10/2023, in : https://milex.sipri.org/sipri

[4]– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)، ***مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2021–2022***، بيروت، 2022، ص. ص 66–72.

[5] – Funder for Peace, ***Fragile States Index Annual Report 2023***, pp. 6–7, 14/06/2023, accessed 28/10/2023 in : https://n9.cl/3hijp

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يوضح الجدول أعلاه أن الدول العربية المعنية قد دخلت منذ العام 2021 في اضطراب سياسي وسوسيو–اقتصادي جديد. في الشق السياسي صنفت هذه الدول في مراتب متأخرة من حيث مؤشر الديمقراطية الذي يقيس البعد التمثيلي في العمليات السياسية الجارية، حيث رتبت أغلبها دون المئة دولة الأولى، باستثناء تونس المرتبة في المركز 85، والمغرب في المركز 95 عالميا. وكذلك، تذيلت الدول نفسها تصنيف الاستقرار السياسي على المستوى العالمي، حيث صنفت أولها الأردن في المركز 117، وثانيها المغرب في المركز 125، فيما صنفت باقي الدول الأخرى في المراتب الدنيا.

أما في الشق المتعلق بالأوضاع المعيشية، فقد تفاقم معدل الفقر في معظم الدول العربية المعنية، حيث أصبح أكثر من 20% من سكانها تحت عتبة الفقر الوطني. وهي وضعية يشخصها أيضا مؤشر الهشاشة الذي صنفها جلها ضمن المئة دولة الأولى في العالم من حيث تردي الأوضاع المعيشية والخدمات الاجتماعية. وتزداد الأوضاع السياسية والمعيشية السابقة حرجا، عندما ينظر لها من باب أولويات إدارة الإنفاق العمومي لدى نظمها السياسي، لا سيما في البون الشاسع بين الإنفاق الاجتماعي والإنفاق العسكري. فالأخير يتميز بالإسراف، حيث تصنف جلها ضمن المئة دولة الأولى من حيث الإنفاق العسكري، وتنفق أكثر من المتوسط العالمي لنفس الإنفاق المقدر عام 2022 بحوالي 2,2%. أما الدول التي سجلت معدلا أقل، فهي إما مصنفة ضمن الدول غير الشفافة في الإعلان عن النفقات العسكرية كمصر، أو تلكم التي تدمج في إطار الوظيفة العسكرية وحدات غير نظامية كالميليشيات عسكرية كالسودان والعراق، يتم تحصل نفقاتها من مالية الدولة.

لمناقشة مستقبل الاضطرابات السياسية والاجتماعية الناتجة التي تعم الدول العربية، تم تتبع تحولاتها في حيز زمني ممتد من العام 2020 إلى الآن. لقد نتج عن انتشار وباء كوفيد–19 وما فرضه من سياسات الإغلاق الاقتصادي منذ نهاية العام 2019 إصابة الاقتصاد العالمي بأزمة عرضانية، عطلت عمليات الإنتاج والإمداد والنقل عبر العالم. أمام هذا الوضع، انكمشت اقتصادات الدول العربية خلال العام 2020 بحوالي 6,2%، وانخفض نصيب الفرد فيها من الدخل المحلي الإجمالي بحوالي 8%[1]. وهو ما كان كافيا لتقهقر حوالي 8,3 مليون شخص إضافي إلى دائرة الفقر، ومليونين من الفقراء إلى دائرة سوء

[1]– منظمة العمل الدولية، ***نحو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية***، بيروت، 2022، ص 18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التغذية، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للفقراء في المنطقة العربية إلى حوالي 101,4 مليون شخص، مضافة إلى حوالي 5,2 مليون شخص يعانون من سوء التغذية[1].

فاقمت الحرب الروسية–الأوكرانية مؤشرات الفقر والهشاشة في الدول العربية، نتيجة امتداد أزمة التضخم التي أفرزتها لرفع أسعار المواد الاستهلاكية الغذائية والطاقية داخلها. لقد بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية 14% خلال العام 2022[2]، حيث ارتفع عدد الفقراء والمعوزون غذائيا خلال العام نفسه إلى ما يناهز 130 مليون شخص، بينما كان عددهم محصورا في 106,6 مليون شخص خلال العام 2020[3]. بدورها، شهدت معدلات البطالة في جل الدول العربية ارتفاعا كبيرا، حين ارتفعت خلال العام 2022 إلى حوالي 12% كمعدل متوسط فيما بينها، وهو أعلى معدل بطالة عالمي سجل في هذا العام حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة[4]. وبالتالي، يتأكد أن الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة قد زادت من حدة التفاوت الاجتماعي في الدول العربية، وأن معدلات الفقر والبطالة والهشاشة المرتفعة ما هي إلى إنذار باحتمالية استعادة الجمهور لمطلب العدالة الاجتماعية التي رفع في الموجتين الثوريتين السابقتين، وهو ما نتوخى التحقق منه في نموذجي: تونس ومصر، والمغرب والأردن.

1. تونس ومصر

من المثير في هاتين الدولتين أنهما كانتا نموذجا لنجاح الثورة في التخلص من النظم السلطوية، قبل أن يصبحا نموذجا لإسقاط النظم الإصلاحية التي أقامتها الثورة نفسها. حدث ذلك مبكرا في مصر بعد انقلاب الجيش على نظام الرئيس مرسي عام 2013، وفي تونس منذ مطلع العام 2021، حين أسقط الرئيس الحكومة والبرلمان. ثمة قواسم مشتركة في تحولات المشهد السياسي للبلدين بين العامين 2022 و2023، تجلت أبرز ملامحها في إجراء عمليات انتخابية بدت في مظهرها سائرة نحو تعزيز الطابع

[1]– United Nations Economic and Social Commission for Western Asie (ESCWA), ***8,3 millions de personnes tomberont dans la pauvreté dans la région arabe à cause du COVID-19***, 1/04/2020, consulté 28/09/2023, disponible sur : https://n9.cl/29hz9

[2]– United Nations Economic and Social Commission for Western Asie (ESCWA), ***ESCWA in its annual Survey of the Arab region: one third of its population living below lines despite positive growth***, 30/12/2022, accessed 10/10/2023, in : https://n9.cl/u4kvo

[3]– Ibid

[4] – Nations-Unies, ***Les pays arabes ont le taux de chômage le plus élevé au monde, selon une étude de l'ONU***, 03/01/2023, consulté le 29/09/2023, disponible sur : https://n9.cl/ceafp

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التمثيلي في تشكيل السلطة، لكنها سعت، في الواقع، لإعادة إنتاج الطابع السلطوي للسلطة. جرى ذلك في تونس في مناسبتين: الأولى ارتبطت بالانتخابات التشريعية التي دارت بين ديسمبر 2022 ويناير 2023، وسجلت أدنى نسبة محلية وعالمية في العمليات الانتخابية مقدرة بـ 11,2% في الجولة الأولى، و11,4% في الجولة الثانية، وذلك نتيجة مقاطعة قوى المعارضة لها[1]. فيما تمثلت الثانية في الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي جاء به الرئيس، والذي هدف بالأساس إلى توسيع سلطاته التنفيذية أمام الحكومة، وقد تم إقرار التعديل في استفتاء شعبي في 25 يوليو 2022، ميزه ضعف المشاركة الشعبية التي لم تتعد 30,5%، ودائما في ظل مقاطعة قوى المعارضة لها.

أما في مصر فقد واصل نظام السيسي نهج التخلص من معارضيه، وهو يهيئ نفسه للفوز بفترة رئاسية ثالثة. عرقل هذه المرة ترشح معارضيه النائب أحمد طنطاوي للانتخابات الرئاسية، بعدما صعب عليه الحصول على العدد المطلوب من توكيلات الترشح. وقد افتعل في سبيل ذلك مجموعة من الصعاب؛ من قبيل ادعاء عطل في أجهزة الحاسوب، وعدم توفر الوقت اللازم لدى الموظفين... إلخ[2]. بعد تحييد النائب طنطاوي آل للسيسي الفوز بالانتخابات بنسبة 89,6%، عكست افتقاد العملية الانتخابية للطابع التنافسي من جهة، واستعادت من جهة ثانية نسب الفوز بالانتخابات التي كانت تسجل في النظم السلطوية.

لما تقاطع الطابع السلطوي للسلطة في البلدين مع مخرجاته السوسيو–اقتصادية الهزيلة، لوحت الجماهير بالعودة إلى التظاهر والاحتجاج في مصر، وأقدمت على الاحتجاج الفعلي في مناسبات عديدة في تونس، وذلك تحت تأثير تفشي الفقر والهشاشة. تبلور التهديد بالاحتجاج في مصر في شكل وسوم إليكترونية، طالب نشطاؤها برحيل نظام السيسي، ومن أهمها وسم "ثورة الغلابة" الذي تداوله النشطاء للتعبير عن عزمهم الخروج للتظاهر ضد النظام، بسبب فشله في إدارة أزمة الغلاء وتفشي الفقر[3]. أما في تونس التي شهدت اندلاع احتجاجات متعددة، تجاذب نشطاؤها اهتماما مزدوجا، ارتبط جزؤه الأول بأزمة الغلاء، وجزؤه الثاني بالأزمة السياسية التي افتعلها الرئيس بعد استفراده بالسلطة منذ أن حل الحكومة والبرلمان.

---

[1]– الانتخابات البرلمانية أشارت بقوة إلى تلاشي الدعم للرئيس التونسي، ***الجزيرة.نت***، مقال منقول عن جريدة نيويورك تايمز، 2023/02/01، شوهد في 2023/10/10، متوفر على: https://n9.cl/n1330

[2]– الطنطاوي يعلن انسحابه من رئاسيات مصر بسبب "الانتهاكات الممنهجة"، ***موقع عربي 21***، 2023/10/13، شوهد في 2023/10/11، متوفر على: https://2h.ae/tdCU

[3]– وسم "ثورة الغلابة".. دعوات لتنظيم مظاهرات في مصر احتجاجا على سوء إدارة السيسي للأزمة الاقتصادية، ***موقع أورونيوز***، 2022/03/23، شوهد في 2023/10/13، متوفر على: http://bit.ly/3EC1pGz

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أما بخصوص الشعارات التي تم رفعها خلال الاحتجاجات فقد ركزت على ارتفاع الأسعار أكثر من القرارات السياسية للرئيس. وهكذا، رفع المتظاهرون في أواخر مارس 2022، شعارات؛ "يا مواطن يا موجوع، زاد الفقر زاد الجوع"، و"يا حكومة العار، اشتعلت الأسعار"، و"المجاعة على الأبواب والحاكم بأمره مهتم بالاستشارة"، وذلك قبل أن يستعيد المتظاهرون شعار "ارحل" رمز ثورة 2011، في مظاهرتهم في 15 أكتوبر 2022، والتي رددوا خلالها: "ارحل ارحل" و" يسقط الانقلاب"[1].

2. المغرب والأردن

مثلت الدولتان نمط الحراك الإصلاحي في الموجة الأولى، حين طالب المتظاهرون فيهما بالإصلاح السياسي والاقتصادي من داخل النظام الملكي، وقد توخوا وراء ذلك القضاء على الفساد الذي تفشى في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى النمط الزبائني الذي اعتمد في توزيع السلطة السياسية والامتيازات الاقتصادية. وفي معرض تفاعله مع المطالب المرفوعة، بادر الملك في المغرب إلى تشكيل لجنة لتعديل الدستور، انتهت بعد مشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين السياسيين إلى قرار دستور جديد في يوليوز 2011، توسم فيه الشعب المغربي بدء مرحلة جديدة، يرتبط فيها تحمل مناصب المسؤولية داخل الدولة في مختلف مراتب السلطة بالمحاسبة، وتوقيع الجزاء على كل من ثبت في حقه الفساد أو التقصير.

أما في الأردن، فقد حاول الملك تطويق المظاهرات التي اندلعت في البلد بتوجيه الحكومة إلى تشكيل لجنة الحوار الوطني في مارس من العام 2011. تكونت اللجنة من 52 عضوا تحت رئاسة مجلس الأعيان(الغرفة الثانية من البرلمان الأردني، المعينة أعضاؤها من طرف الملك)، وأنيطت بها مهمة إجراء حوار وطني حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتقديم مقترحات حول قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية، أتبعها الملك في أقل من شهر بتوجيه رسالة أخرى إلى الحكومة يدعوها إلى إجراء تعديلات دستورية في إطار ثوابت الملكية[2]. رغم الاستقالات الكبيرة التي عرفتها لجنة الحوار الوطني، فإن مجرد نجاحها في تقديم توصيات لتعديل 48 مادة دستورية، اعتبره البعض مساهمة قيمة في تهدئة الشارع

---

[1]– آلاف التونسيين يتظاهرون ضد سياسة قيس سعيد ويحتجون على غلاء المعيشة، ***موقع فرانس 24***، 15 أكتوبر 2022، شوهد في 2023/13/07، متوفر على: http://bit.ly/3hVZ3us

[2]– عطاالله صالح غثيان السرحان وعماد مصطفى علي الشدوح، الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، المجلد 46، العدد (2019)، ص 506

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأردني[1]، فيما جادل آخرون بأن اللجنة قد أخفقت في تقديم توصيات إصلاحية جادة، وذلك تغييب قوى المعارضة والمجتمع المدني عن تشكيلتها، وأيضا العدد الكبير الذي عرفته من الاستقالات[2]. بالموازاة مع لجنة الحوار الوطني، عين الملك في أبريل من العام نفسه لجنة لمراجعة، مخولا إياها النظر في أية تعديلات ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن[3]، وهو ما جعلها تقدم، في شتنبر من نفس العام، تعديلاتها لحوالي ثلث مواد الدستور، قلصت من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وأنشأت المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات(الفقرة 2 من المادة 67 من الدستور المراجع) لتحل محل وزارة الداخلية في الإشراف على الانتخابات. تواصلت المراجعات الدستورية في الأردن في مراحل لاحقة، حيث عززت من صلاحيات في إدارة المؤسستين العسكرية والأمنية في العام 2014، والتي بمقتضاها أصبح من حقه تعيين كلا من قائد الجيش ومدير المخابرات، أو إقالتهما من دون الرجوع إلى الحكومة. فيما عززت من صلاحياته في التعيين في بعض الوظائف المركزية في أجهزة الدولة في العام 2016.[4]

جدير بالذكر أن التعديلات الدستورية التي أقرها المغرب والأردن في العام 2011، كانت قد جنبتهما خطر التغيير السياسي الثوري، لكنها بالمقابل لم تستطع القطع مع المسلسل الاحتجاجي الذي بقي متواصلا فيهما بسبب ضعف مخرجاتها السوسيو–اقتصادية. ففي المغرب استمرت الحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق؛ حراك الريف في الشمال عام 2016، واحتجاجات زكورة وجرادة في الجنوب الشرقي بين العامين 2018 و2020. وقد أبانت الاحتجاجات عن وجود أزمة مجتمعية عميقة في المغرب[5]، عادت للبروز من جديد تحت تأثير تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة، في شكل احتجاجات ضد غلاء المواد الأساسية. تم تنظيمها في مناسبات كثيرة، وفي أقاليم متفرقة من المملكة بدعوة من الجبهة الاجتماعية، تدخلت السلطات لمنعها في 29 مايو 2022 في الرباط[6]، وعجزت عن صدها في

---

[1]– خالد الدباس، فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، العدد 96(صيف2021)، ص 52.

[2]– لجنة الحوار الوطني الأردني 2011، الجزيرة نت، 2015/04/20، شوهد في 2023/11/14، متوفر على: https://n9.cl/dvoyy

[3]– فيصل محمد عبد الغفار، ***الربيع العربي***، الجنادرية للنشر والتوزسع، عمان، 2016، ص 134

[4]– خالد الدباس، فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني، مرجع سابق، ص 53

[5]– توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011–2021: دراسة حول موضوع السلطة، ***مجلة رواق عربي***، العدد 26 (2021)، ص 63

[6]– عبد الإله الشبل، الأمن يطوق "الجبهة الاجتماعية" بقلب البيضاء في وقفة ضد الغلاء، ***موقع هسبريس***، 29 ماي 2022، شوهد في 2023/12/17، متوفر على: http://bit.ly/3TMQRKf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مناسبات أخرى؛ من قبيل مظاهرات 18 أكتوبر 2022. بعد مرور أقل من عام على الاحتجاجات السابقة، وبالضبط منذ مطلع شهر أكتوبر من العام 2023، شهدت المملكة اندلاع احتجاجات أخرى أكثر خطورة، قادها هذه المرة أحد الأجهزة الإدارية للدولة، تعلق الأمر بأساتذة التعليم الذين دخلوا في إضراب وطني مصحوب بالاحتجاج في الشارع رفضا للنظام الأساسي الخاص بهم، والذي أقرته الحكومة في أواخر شهر شتنبر من جهة، ومن جهة ثانية للمطالبة برفع أجورهم لتحسين أوضاعهم المعيشية. ففي سابقة هي الأولى في تاريخ المغرب، استمر إضراب موظفي التعليم أكثر من ثلاثة أشهر، ولم تستطع الحكومة إيقافه رغم تجميدها للنظام الأساسي المثير للاحتجاج، وفتح باب تعديله بمشاركة النقابات التعليمية، ناهيك عن تخصيصها لما يناهز 2,1 مليار دولار لتحسين الدخل والترقي لهذه الفئة. بل إن بوادر ظهرت عن قرب انتشاره في قطاعات حكومية أخرى كالصحة والتجهيز والفلاحة بدت واضحة، وهو ما يعني أن الطبقة الوسطى الإدارية والبيروقراطية المغربية باتت على أعتاب تحرك احتجاجي واسع.

أما في الأردن، فقد تواصل الفعل الاحتجاجي دون فتور بين العامين 2016 و2020، ودائما في إطار الناهضة الشعبية لثالوث "الفقر والفساد والبطالة"[1]، وذلك من قبيل احتجاجات الرفض الشعبي للضرائب الجديدة التي أقرتها الحكومة في العام 2018. أما الاحتجاجات التي تواصلت بين 2019 و2020، فقد تميزت بطابع فئوي[2]، تمثل أهمها في اعتصام المعلمين للمطالبة بعلاواتهم التي خصمتها الحكومة في إطار الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة انتشار فيروس Covid-19. لقد تواصلت احتجاجات الفئة نفسها في العام 2020، هذه المرة في شكل مظاهرات ليلية رافضة لقرار الحكومة وقف عمل نقابة المعلمين لمدة عامين. وفي بداية العام 2022، واجه الأردنيون سوء أوضاعهم جراء الأزمات الاقتصادية العالمية بالنزول إلى الشارع للاحتجاج في شهر ديسمبر رافضا لارتفاع أسعار الوقود، استتبعت بعد أيام قليلة باحتجاجات عنيفة في محافظة معان جنود البلاد، راح ضحيتها عدد من رجال الأمن[3].

---

[1]– مهند مبيضين، ***عودة الحراك الشعبي في الأردن: الأسباب والتداعيات المحتملة***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين (قطر)، 2017، ص 1، شوهد في 2023/11/22، متوفر على : https://n9.cl/8enr7

[2]– ياسمينة أبو الزهور، بقاء الأنظمة الملكية بعد 10 سنوات على الربيع العربي، ***معهد بروكنجز***، 2021/0/08، شوهد في 2023/11/27، متوفر على: https://2h.ae/Nvgh

[3]– غلاء الأسعار والأجور المآكلة.. هل تتحول مشاكل اقتصاد الأردن إلى أزمة؟، ***موقع الحرة***، 2023/01/05، شوهد في 2023/12/11، متوفر على: https://n9.cl/uxh4e

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالمحصلة النهائية، تعاني جل الشعوب العربية، التي تحركت ثائرة ومنتفضة في الموجتين الأولى والثانية، من تنامي تردي أوضاعها السياسية والسوسيو–اقتصادية، وذلك راجع لإخفاق تحركها الأول في تحقيق الانتقال الديمقراطي والتنموي. فيما ازدادت أوضاعها سوء بعد استعادة النظم السلطوية لهيمنتها على السلطة، بكل ما تبعها من إخفاق جديد في الحد من غلاء الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وكلها عوامل من شأنها أن تزيد في اتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين، وعندما سيبلغ الاتساع المدى الذي بلغه في الموجتين الأولى والثانية من المنتظر أن ينتهي باندلاع موجة ثورية جديدة.

الخاتمة والاستنتاج :

خلصت الدراسة إلى أن موجة جديدة من النسق الثوري العربي مؤهلة للانبعاث مستقبلا، كاحتمال تزكيه الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي خلفتها الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة على الشعوب العربية، وتزامنها مع خيبات آمال هذه الشعوب من مآلات ثوراتها في موجتي 2011 و2019، بعدما بدا واضحا أنها لم تستطع التخلص من القوى التقليدية المحتكرة للسلطة السياسية، ولا تقويم أدائها السياسي والاقتصادي والتنموي. ويتقوى هذا الاحتمال تحت طائلة العوامل التالية:

1) تدهور الأوضاع المعيشية لشعوب الدول السابقة، والتي أصبحت فئات عريضة منها تعيش تحت وطأة الفقر والهشاشة والبطالة، أو على مشارفها.
2) هيمنة القوى السلطوية على جل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومغالاتها في تطويق النخبة المدنية الحاملة لمشاريع الإصلاح السياسي، بما في ذلك النخبة التي أفرزتها موجتي 2011 و2019.
3) اتسام السياسات الاقتصادية للنظم السياسية المحتكرة للسلطة بالتناقض البين، بين الإسراف في مخصصات السياسات العسكرية والأمنية لأنها تستهدف حمايتها وضمان حيازتها للسلطة، والتقتير في الإنفاق على السياسات الاجتماعية التي تستهدف تجويد المستويات المعيشية والخدماتية لشعوبها.
4) فشل مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي الذي حملته الموجتان الثوريتان السابقتان.
5) الطابع المضطرب للأمن القومي لهذه الدول، والذي ينحو باتجاه تعزيز أمن النظام السياسي على حساب أمن المجتمع.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6) تشابه إلى حد الانطباق في الأوضاع السيئة للشعوب العربية حاليا مع نظيرتها التي دفعتها إلى الثورة في الموجتين السابقتين، على المستوى السياسي والاقتصادي الاجتماعي.

7) اتساع الهوية بين الجمهور العربي وحكامه السياسيين وكل الذين يدورون في فلكهم من كبار المسؤولين الإداريين والبيروقراطيين والأمنيين، وأصحاب المال والأعمال.

References:

1- Abdul Ghafar, Faisal Mohammed, The Arab Spring. Amman: Al-Janadriyah for Publishing and Distribution, 2016.
2- Al-Jubouri, Mesleh Khudr. The Roots of Despotism and the Arab Spring. Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2014.
3- Al-Nabulsi, Shakir, Arab Thought in the Twentieth Century (1950-2000). Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing, 2001.
4- Bayat, Asef, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East, translated by Ahmed Zayed. Cairo : National Center for Translation, 2014.
5- Bishara, Azmi, On Revolution and the Susceptibility to Revolution. Beirut : Arab Center for Research and Policy Studies, 2012.
6- Bishara, Azmi, The Egyptian Revolution: From Revolution to Coup, Part Two. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2016.
7- C.Taylor, William, Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East, translated by Osama Abbas and Amr Basiony. Algiers: Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution, 2018.
8- Foucault, Michel, What is Enlightenment?, translated by Al-Zawawi Bughurah. Kuwait: Afaq Library, 2013.
9- Fukuyama, Francis, Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy, translated by Moeen Al-Imam. Doha: Arab and International Relations Forum, 2016.
10- Huntington, Samuel, The Political System in Changing Societies, translated by Hussam Nael. Beirut: Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, 2017.
11- International Labour Organization, Towards Productivity, Diversification, and Structural Change in Arab States. Beirut, 2022.
12- Lagrini, Idriss and others, Stages of Transitional History: The Fate of the Arab Revolutions. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

13- Melyani, Mohamed. Arab Spring: Between the Worst Case Scenarios and the Aspiration for Citizenship. Paris: L'Harmattan, 2015.

14- United Nations Development Programme, Human Development Reports for the years 2010, 2011, 2013, 2015, and 2019. New York, 2010.

15- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022. Beirut, 2022.

16- Bishara, Azmi, Revolution Against Revolution, People Against People, and the Counter-Revolution. Arab Policies, issue 4 (September 2013).

17- Dabbas, Khalid, Internal Positioning Opportunities and Challenges in Jordan, Middle Eastern Studies Journal, issue 96 (Summer 2021).

18- Jarbaoui, Ali, The Deep State: An Attempt to Define the Concept, Arab Policies Journal, issue 34 (September 2018).

19- Khader, Bichara, "Arab Spring : Between Authoritarianism and Democracy,Foreign Policy, no. 4 (Winter 2011).

20- Sarhan, Ataallah Saleh Ghithyan, and Shadouh, Imad Mustafa Ali, Political Reforms in Jordan: Between the Monarchy's Stakes and the Pressures of the Opposition and Popular Movements, Journal of Humanities and Social Sciences, vol. 46, issue (2019).

21- Sorenson, David, Transitions in the Arab World: Spring or Autumn?, ASPJ Africa & Francophonie, vol. 3, no. 1 (1st quarter 2012).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/